أجلت أخرى لاطلاع الطاعنين على محاضر فرز الأصوات

«الدستورية» تحجز طعونا بالدائرتين الثانية والخامسة للحكم بجلسة 3 مارس المقبل

المحكمة الدستورية

حجزت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار محمد بن ناجي أمس الطعون "رقم 17/2020" بالدائرة الثانية و"رقم 8/2020" بالدائرة الخامسة للحكم في جلسة 3 مارس المقبل.

وأجلت "الدستورية" باقي الطعون بجميع الدوائر لجلسة 3 مارس المقبل لاطلاع الطاعنين على محاضر فرز الأصوات ومحاضر الانتخاب وكشوف النتائج الانتخابية في الدوائر الاولى والثانية والثالثة والخامسة.

وكانت المحكمة الدستورية حجزت في جلسة الأول من فبراير الجاري الطعون أرقام "11 و13 و15 لسنة 2020" الخاصة ببطلان انتخاب أحد الفائزين في الدائرة الانتخابية الخامسة بانتخابات مجلس الأمة مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها عدم صحة عضويته وإعادة الانتخاب بالدائرة الخامسة للحكم في جلسة 3 مارس المقبل. وقررت المحكمة تأجيل باقي الطعون الخاصة في الدائرة الخامسة الى جلسة اليوم وندب المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال الى مقر الامانة العامة لمجلس الامة لاستخراج محاضر فرز الاصوات ومحاضر الانتخاب بالدائرة الخامسة.

وكانت "الدستورية" قررت في جلستها المنعقدة في ال20 من يناير الماضي التأجيل الى جلسة 1 فبراير حتى توافي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل بأسماء المرشحين في الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة 2020 وعدد الناخبين المقيدين فيها والنسبة المئوية لعدد الذين ادلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الاصوات الباطلة وماأسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي بالنسبة للمرشحين. وقررت المحكمة بموافاتها بأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة ومجموع الاصوات التي حصل عليها وفقا للنتائج المعلنة.

كما قررت بموافاة المحكمة بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان الدائرة الانتخابية المشار إليها.

وكانت المحكمة الدستورية أعلنت في 10 يناير الماضي عن تحديد جلسة 20 يناير من الشهر ذاته لنظر الطعون الانتخابية في الدوائر الخمس.

ناقش تداعيات «الجائحة» مع وفد الجمعية الاقتصادية الكويتية

الغانم بحث مع وزير الخارجية التركي القضايا الإقليمية والدولية

الغانم مستقبلاً وزير الخارجية التركي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس وزير الخارجية في الجمهورية التركية مولود جاويش أوغلو وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الأخوية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات والأصعدة.

كما تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا والموضوعات إضافة إلى ما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية من تطورات.

وحضر اللقاء سفيرة الجمهورية التركية لدى دولة الكويت عائشة كويتاك.

من جانب آخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية عبد الوهاب الرشيد وأعضاء مجلس ادارة الجمعية.

وبحث اللقاء العديد من الموضوعات والملفات الاقتصادية وعلى رأسها آثار وتداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني وصغار المستثمرين.

وضم وفد الجمعية الاقتصادية نائب رئيس الجمعية أحمد الملا، وأمين السر خالد المطيري، وعضوي الجمعية عبد العزيز الحميضي، ونورة القبندي.

.. ومستقبلاً وفد الجمعية الاقتصادية

اللجنة طالبت بوجود إدارة تشرف على عملية تقطيع وتخزين هذه الإطارات

«البيئة البرلمانية»: تعهد حكومي بنقل جميع إطارات إرحية إلى منطقة السالمي خلال 6 أشهر

جانب من اجتماع اللجنة

.. ومناقشات مع وفد «البيئة»

ناقشت لجنة شؤون البيئة البرلمانية في اجتماعها أمس ترحيل الإطارات من منطقة إرحية إلى منطقة السالمي وكيفية التخلص منها.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع كان إيجابيا وشهد تعهد مدير عام هيئة البيئة الشيخ عبد الله الحمود بنقل جميع الاطارات خلال 6 أشهر من منطقة إرحية الى منطقة السالمي، متمنيا من الحكومة الالتزام بهذا التعهد حتى نرى حلولا للقضية الإسكانية.

وأضاف المطر ان الاجتماع تم بحضور أعضاء لجنة شؤون الإسكان البرلمانية وهيئة البيئة وعدد من المبادرين والمبادرات الكويتيين لمناقشة موضوع الإسكان في منطقة جنوب سعد العبدالله والمشكلة البيئية التي تعوق تحقيق حلم المواطنين وهي مشكلة الاطارات الموجودة في إرحية.

وأكد المطر أن نقل الإطارات عملية قابلة للتطبيق من خلال التعامل مع المبادرين الكويتيين بشكل علمي ودقيق.

وبين أن اللجنة طالبت بضرورة وجود إدارة تشرف على عملية النقل وإدارة لمتابعة عملية تقطيع وتخزين هذه الإطارات.

وأوضح أن هناك اتفاقا على أن المبادرين الكويتيين والكويتيات قادرون على نقل الإطارات وإنشاء المصانع للاستفادة منها وسيتم توفير جميع الدعم لهم.

ودعا المطر المبادرين والمبادرات وكل من يستطيع المشاركة في نقل هذه الإطارات إلى التوجه للهيئة العامة للبيئة بطلب المشاركة.

روح الدين يسأل وزيرة الأشغال عن سبب عدم تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق

حمد روح الدين

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة دولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن سبب عدم تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما سبب عدم تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والنقل البري حتى تاريخ ورود السؤال؟

2 – ما الاختصاصات التي نقلت للهيئة حتى تاريخ ورود السؤال؟

3 – ما الاختصالات التي لم تنقل للهيئة؟ وما سبب عدم نقل هذه الاختصاصات؟

4 – كم عدد الموظفين المعينين والمنتدبين في الهيئة؟ مع تزويدي بالهيكل التنظيمي الحالي أو المقترح –إن وجد–.

5 – ما سبب عدم تعيين مدير عام أصيل للهيئة؟

6 – ما إجراءات وزارة الأشغال العامة لتنفيذ التوصيات الصادرة بتاريخ 2019/6/26 من لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار عام 2019؟

7 – ما إجراءات الوزارة لتفادي ملاحظات ديوان المحاسبة فيما يخص الهيئة العامة للطرق والنقل البري والتجاوزات المسجلة عليها عام 2019/2020؟

8 – ما خطة الوزارة لتفعيل أداء الهيئة وممارستها عملها بالشكل المطلوب؟

الخليفة يسأل وزير الشؤون عن المخصصات المالية لذوي الإعاقة

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا برلمانيا إلى وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، عن المخصصات العينية والمالية التي تصرفت لذوي الإعاقة.

ونص السؤال على ما يلي:

تنص المادة (65) الفصل العاشر من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن «تراجع الهيئة قيمة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذي الإعاقة كل ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون».

وقد أصدرت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة القرار رقم (377) لسنة 2016 في تاريخ 2016/9/29 والقرار رقم (668) لسنة 2018 في تاريخ 2018/7/17 تنفيذا لنص المادة سالفة الذكر في شأن دراسة جميع المزايا التي يحصل عليها ذوو الإعاقة من مخصصات عينية ومالية ومدى تأثر تلك المخصصات بالمؤشرات الاقتصادية من تضخم وعوامل أخرى.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من القرارين سالفي الذكر.

2 – جدول مقارنة مبينا فيه المخصصات العينية والمالية التي صرفت للشخص من ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة قبل صدور القرارين وبعد صدورهما.

3 – صورة ضوئية من التوصيات التي رفعت في شأن تلك المخصصات ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم.

أكد تفاقم القضية رغم مرور 10 سنوات على إنشاء الجهاز المعني بإيجاد الحل

عبدالصمد يسأل وزير الداخلية عن أسباب تأخير تجنيس الفئات المستحقة من فئة غير محددي الجنسية

د. عدنان عبدالصمد

المشكلة أصبحت مثارا للجدل حول موقف الكويت الإنساني أمام المحافل الدولية ولجان حقوق الإنسان

الأمر زاد تعقيدا في الآونة الأخيرة نتيجة تعرضهم لضغوط نفسية واجتماعية ومالية بسبب الحرمان

وجه النائب د. عدنان عبدالصمد سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، في شأن فئة غير محددي الجنسية.

ونص السؤال على ما يلي:

ما زالت مشكلة فئة غير محددي الجنسية "البدون" تراوح مكانها من دون إيجاد الحلول الجذرية لها على الرغم من تشكيل اللجان وعقد الاجتماعات المتكررة طوال السنوات الماضية وصولا إلى إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بهدف وضوع الحلول لهذه القضية الخطيرة، ولكننا اليوم وبعد مرور أكثر من (10) سنوات على إنشائه نرى تفاقم هذه المشكلة وتضخمها، حيث لم تُتخذ إجراءات تجنيس من توافرت فيهم الشروط المعتمدة كأساس لمنح الجنسية رغم صدور القوانين ذات الصلة، حتى أصبحت المشكلة مثارا للجدل حول موقف دولة الكويت الإنساني منهم أمام المحافل الدولية ولجان حقوق الإنسان وغيرها، وزاد الأمر تعقيدا ما ظهر بالآونة الأخيرة من مظاهر سلبية أدت إلى ما لا يحمد عقباه بسبب أوضاعهم المعيشية الصعبة وكنتيجة للظلم الواقع عليهم وتعرضهم لضغوط نفسية واجتماعية ومالية بسبب الحرمان من الخدمات الصحية والإنسانية والعملية والتعليمية، من دون إيجاد حلول حاسمة لها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجهات المختصة ذات الصلة لتعديل أوضاع فئة «غير محددي الجنسية» ممن تنطبق عليهم شروط التجنيس؟ مع بيان أسباب التأخر في تطبيق القانون الخاص بتجنيس عدد أربعة آلاف سنويا وعدم تجنيس من تنطبق عليهم الشروط؟

2– عدد الذين منحوا الجنسية الكويتية وعدد الذين أدرجت طلباتهم ولم تصدر قرارات منحهم الجنسية خلال السنوات العشرة الماضية، مع بيان العدد الإجمالي الحالي للمقيمين بصورة غير قانونية في البلاد.

3– ما خطة الوزارة وإجراءاتها لحل مشكلة فئة «غير محددي الجنسية» وتسوية أوضاعهم قانونيا؟ وما المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق ذلك؟ وما دور الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في ذلك؟

4– ما الآلية المعتمدة في الوزارة لمنح فئة «غير محددي الجنسية» الحقوق المدنية والقانونية التي نص عليها ميثاق حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي كانت الكويت أحد الموقعين عليه، لحين تعديل أوضاعهم؟ يرجى بيان ذلك بالتفصيل.